التصحروالجفاف عامل هجرة جديدة في العراق

مشروع حماية المدافعين عن حقوق الانسان

أحد مشاريع جمعية الامل العراقية

جمعية الأمل العراقية
Iraqi Al-Amal Association

كانون الاول 2022

تمهيد

نحن مجموعة من الناشطين المدافعين عن حقوق الأنسان نطمح لأن نكون سبباً في تحسين واقع حقوق الانسان والاهتمام في المجالات المتعددة وتثميناً لجهود الاخرين من المدافعين عن حقوق الانسان وانصافاً لأصحاب الحقوق المنتهكة وتصحيحاً لمسار الدولة العراقية في عملها بأتجاة حماية وتعزيز هذه الحقوق والتي نعتبر ان واحدة من اهم مشكلاتها هي الواقع البيئي في العراق لتقليل مخاطر التلوث البيئي والاحتباس الحراري والجفاف والتصحر والتي بات واضحاً انها تشكل فارقاً في مستقبل العراق الحقوقي ومشكلة حقيقية تؤثر مستقبلاً في المجتمع بشكل عام من حيث الاثر الاقتصادي والمناخي والأجتماعي ولهذا قررنا بالتعاون مع جمعية الامل العراقية وبتبني منهم ضمن برنامج حماية المدافعين عن حقوق الأنسان كتابة هذا التقرير المعني بالجفاف واثرة في الهجرة والنزوح

مقدمة

يعاني العالم اجمع من قضايا (التغيير المناخي) والاحتباس الحراري والجفاف والتي تؤثر على مستقبل البشرية جمعاء اذ لا يختلف العراق كثيراً عن الدول الاخرى في هذا المجال و يعتبر العراق خامس اكثر دولة تضرراً من عوامل المناخ والتلوث البيئي وفي الدرجة الأساس البيئة المائية.

يناقش هذا التقرير الاضرار الواقعة على العراق وبالأخص بيئة جنوب العراق المائية التي ادخلت مؤخراً ضمن قائمة التراث العالمي وفق تصنيفات (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)) [1], لكن هذه البيئة تعاني الأن من جفاف كبير وخطير يهدد الأفراد والمجتمعات البشرية التي تسكن هناك حتى ادى الى هجرة اكثر من 200 عائلة[2] كانت تسكن بالقرب المسطحات المائية, 90 عائلة (هاجرت) في الستة اشهر الاخيرة بسبب تدهور الاوضاع الاقتصادية وعدم توفر المياه الكافي لمتطلبات الحياة الطبيعية في تلك المجتمعات, ادى الجفاف في تلك المناطق الى ارقام خطيرة تهدد الأمن الغذائي ومستقبل العيش ضمن هذه المنطقة مما قد تمتد اثارها على المناخ في البلد عموماً حيث ان هناك اكثر من 7[3] مليون نسمة تضرروا لغاية الأن من الجفاف اضافة الى الاف الهكتارات التي تعرضت للتصحر نتيجة قلة الكميات المائية المتدفقة ونقص الحصص المائية اضافة الى انحدار الوضع الاقتصادي المتمثل بالثروة الحيوانية حيث نفق اكثر من 1500[4] راس جاموس في قضاء الجبايش فقط و469 راس في قضاء الفهود ومجموع الابقار النافقة 434 اما الاغنام 2062 راس غنم وتعتبر هذه الثروات هي الاساس التي يعتمد عليه سكان هذه المناطق في توفير القوت اليومي لهم ولأفراد اسرهم بالاضافة الى الثروة السمكية التي تعرضت ايضا الى خسارات كبيرة في السنوات الثلاث السابقة و تراجع الواردات السياحية لتلك المناطق التي انتعشت في الفترة التي تسبق سنوات الجفاف السابقة.

يقوم هذا التقرير على استعراض الاضرار وتسليط الضوء على الخطر البيئي المستقبلي المهمل من قبل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المعنية ان الغاية في النهاية هو تصحيح مسار الرؤية الوطنية للتقليل من الاضرار الحالية والعمل على تجنب الاضرار المستقبلية بوضع سياسة للجفاف

[1] قائمة التراث العالمي.
[2] وزارة الزراعة العراقية
[3] تصريح رئيس الجمهورية العراقي
[4] دائرة الزراعة في محافظة ذي قار

لمكافحة التصحر والجفاف وقلة الموارد حيث وعلى مدار السنوات السابقة كانت السياسة المتبعة هي سياسة فيضانات وليست سياسة جفاف اضافة الى محاولة صنع رأي عام يساهم في صنع خطوات حقيقية لاستيعاب الخطر البيئي القادم والدفع باتجاه االعمل على تجنب هذه الاضرار مستقبلاً سواء كان من منظمات المجتمع المدني او الحكومة العراقية وهذا ما نصبوا اليه من خلال كتابة هذا التقرير

منهجية البحث

تم هذا البحث من خلال منهجية استقصائية تعتمد على اخذ الافادات والشهادات و متابعة البحوث و الاحصاءات الخارجة من الوزارات والدوائر الحكومية والمنظمات المعنية من خلال فريق عمل متكامل من مجموعة من الناشطين الفاعلين في مجال حقوق الأنسان عامة والمجال البيئي خاصة قاموا بجمع المعلومات وعرضها بصورة تحليلية وصفية بهذا التقرير .

التكييف القانوني للحق في المياه

المعاهدات والاتفاقيات الدولية

يتمثل الحق في المادة 11[1] و المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية حق الإنسان في الماء يمنح كل فرد الحق في الحصول على كمية من الماء تكون كافية ومأمونة ومقبولة ويمكن الحصول عليها مادياً كما تكون ميسورة التكلفة لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية. فتوفير كمية كافية من الماء المأمون هو أمر ضروري لمنع الوفاة بسبب فقدان جسم الإنسان للسوائل، والحد من مخاطر الإصابة بأمراض منقولة بالمياه كما أنه ضروري للاستهلاك والطهي والمتطلبات الصحية الشخصية والمنزلية والمتطلبات الأقتصادية .

وتحدد الفقرة 1 من المادة 11 من العهد عدداً من الحقوق الناشئة عن إعمال الحق في مستوى معيشي كافٍ، والتي لا يمكن الاستغناء عنها لإعمال ذلك الحق، بما في ذلك "... ما يفي بحاجتهم من الغذاء، والكساء، والمأوى". ويشير استخدام عبارة "بما في ذلك" إلى أن قائمة الحقوق هذه لا يراد منها أن تكون حصرية. وبالطبع فإن الحق في الماء يقع ضمن فئة الضمانات الأساسية لتأمين مستوى معيشي كافٍ، نظراً إلى أنه واحد من أهم الشروط الأساسية للبقاء. وفضلاً عن ذلك، اعترفت اللجنة المعنية بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية سابقاً بأن الحصول على الماء حق من حقوق الإنسان يرد في الفقرة 1 من المادة 11 من العهد 2.

القوانين الوطنية

تفتقر القوانين العراقية الى الكثير من الضوابط والأجراءات التي من الممكن ان تساهم في الحفاظ على الثروة المائية والتقليل من الهدر بل الى انعدام هذه الضوابط والتي تؤدي بدورها الى زيادة الهدر في اماكن معينة وجفافها في اماكن اخرى اضافة لعدم امكانية صنع الالية الحقيقية لتطوير المنظومة المائية المتمثلة بالسدود والمرافئ العامة وتنقيه المياه والمأخوذة من اموال الضرائب القائمه على المياه اسوة بالكثير من دول العالم

[1] العهد الدولي الخاص بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية
[2] التعليق العام للحق في المياه رقم (15) لسنة 2002 الفقرة الثانية

الهجرة الناتجة من الجفاف

أن التدهور البيئي على مدى السنوات العشر الماضية أدى إلى إلحاق أضرار بالغة بالقطاع الزراعي في العراق، وأدى تفاقم ندرة المياه ونوعيتها الى عدم قدرة القطاع على توفير سبل العيش الكافية والمستدامة لا سيما في المناطق الريفية حيث كان القطاع الزراعي لفترات طويلة مصدر العمل الرئيس للقوى العاملة هناك.

أن الجفاف ساهم بشكل مباشر في هجرة سكان الريف بحثا عن فرص أخرى، غير أن المهاجرين بسبب المناخ يحاولون الاستقرار في بيئات جديدة ذات موارد مالية واجتماعية محدودة ومتشعبة والذي قد يؤثر على قدرتهم في الحصول على الخدمات والحقوق. من اهم اسباب الجفاف وعوامله هو المكانة السياسية للعراق والمشاكل الكثيرة مع الدول المجاوره التي تعتبر مصدراً للمياه مثل تركيا التي قامت في السنوات الأخيرة بتجاهل المناشدات والدعوات لإيقاف تشييد شبكة سدود ضخمة على منابع نهري دجلة والفرات، مسببّة بذلك تدنٍ كبيرٍ بحجم اطلاقات المياه المتدفقة للعراق اضافة الى إيران التي قامت بتحويل مسار جريان معظم الروافد والانهر العابرة للحدود مع العراق لتصب في أراضيها فقط".

نتيجة لكل هذه العوامل فأن محافظات جنوبي ووسط العراق شهدت حتى الشهر نوفمبر الماضي نزوح 10[1] الاف و464 (عائلة)، بسبب الجفاف بما يعادل 62 ألف و784 شخصاً وتصدرت مناطق الاهوار في محافظتي الناصرية وميسان العدد الأكبر من النازحين بواقع 3 آلاف و387 عائلة نزحت من مناطق الاهوار في ذي قار، وتلتها ميسان بواقع الفين و912 عائلة ثم القادسية بواقع ألف و438 عائلة والمثنى بواقع ألف 131 عائلة[2].

ان عملية الهجرة ازدادت خلال الستة اشهر الماضية من هذه السنة وبواقع ينذر بكارثة حقيقية مستقبلاً حيث أنّ ثلاثة آلاف عائلة نزحت من ثماني محافظات في البلاد بسبب الجفاف و التغيير المناخي والانخفاض الحاصل في مناسيب المياه ، داعية الحكومة إلى إيجاد حلول للأزمة[3].

وكانت محافظة ديالى الحدودية مع إيران أولى المحافظات العراقية التي سُجلت فيها موجات نزوح، كونها الأكثر تضرراً من موجة الجفاف، بسبب قطع إيران روافد نهر دجلة، الأمر الذي تسبّب في انخفاض مناسيب المياه في نهر ديالى إلى أكثر من 90 % . ومن جهتها استثنتها وزارة الزراعة العراقية من الخطة الزراعية بشكل كامل، وهو ما تسبّب كذلك في تعطّل مشاريع كثيرة خاصة بمياه الشرب نتيجة عدم توفّر مياه في الأنهر التي تعمل عليها، ما ادى الى حرمان مناطق كثيرة في المحافظة من تلك المياه[4].

ان كل هذه التأثيرات من جفاف في مناطق الاهوار وتصحر أراضي زراعية وزيادة نسبة الملوحة في مياه الأنهر والروافد مهمة ، هي عوامل تؤثر على الحياة الاقتصادية للافراد ولاسيما قطاع الزراعة مع عدم تمكن الكثير من العوائل الريفية ضمان مصدر عيش دائمي لهم في المناطق الريفية والاهوار ان

[1] احصائية رسمية 1
[2] تقرير منظمة الهجرة الدولية
[3] مفوضية حقوق الانسان في العراق
[4] تصريح فاضل الغراوي عضو مفوضية حقوق الأنسان

التأثير غير المباشر على النزوح من الريف على الى المدينة ناتج من التأثير المباشر على الظروف الاقتصادية مثل تصحر الاراضي الزراعية ونقص الثروة الحيوانية و السمكية [1].

الاضرار الاقتصادية

الزراعة

شهدت القطاع الزراعي في العراق انخفاضًا في محاصيل القمح والخضروات والفاكهة للعام الثاني على التوالي بسبب ظروف الجفاف القاسية، حيث ان الأسر في جميع أنحاء البلاد عرضة و بشكل متزايد لتراجع الدخل وتزايد تحديات للحصول على الغذاء الكافي، وفقاً لاستبيان المجلس النرويجي للأجئين قبل انطلاق مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP 27) الذي عقد في مصر الشهر الماضي .

شهد ما يعادل ربع الأسر البالغ عددها 1341 التي شملها الاستبيان في خمس محافظات هذا العام أكثر من 90 % فشلوا في زراعة محصول القمح هذا الموسم كنتيجة مباشرة لنقص المياه و 25 % آخرون قالوا إنهم لم يحققوا أي أرباح صافية من محصولهم من القمح لعام بأكمله. كما أجبرت فترات الجفاف الطويلة ربع الأسر الزراعية على الاعتماد على المساعدات الغذائية وسط نقص المحصول[2].

وبأستمرار أزمة التغيير المناخي في العراق سوف يشهد الناس تلاشي أراضيهم الخصبة ومحاصيلهم مع كل عام يمر,

ليؤدي تفاقم هذه الازمة إلى كارثة للمناطق التي اعتمدت منذ فترة طويلة على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل وسبل العيش. في حال استمرت ظروف الجفاف الحالية في الإضرار بالمحاصيل والحصاد، فسوف تضطر المجتمعات الزراعية في العراق الى ترك أراضيها والتوجه إلى المناطق الحضرية بحثًا عن مصادر بديلة للدخل.

يركز الاستبيان على تأثير أزمة المياه والمناخ في العراق على المزارعين والسكان المتضررين من النزوح. يُظهر تقرير منظمة مونيتر الامريكية الجديد أن واحدة من بين كل ثلاث أسر في المناطق الاكثر عرضة للجفاف اضطرت إلى تقليص مساحة الأرض التي تزرعها، مما أدى إلى خسارة كبيرة في المحاصيل والدخل حيث يفيد ان 4 من بين 10 أشخاص بأنهم حصدوا كميات أقل من القمح والشعير والفواكه والخضروات هذا العام مقارنة بالعام الماضي.

تفاقم أزمة الجفاف في العراق خلال السنوات الأخيرة بسبب الانخفاض القياسي في تساقط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة بسبب تغيّر المناخ. تتفاقم هذه الظروف بسبب انخفاض تدفق الأنهار من البلدان المنبع المجاورة للعراق، فضلاً عن الافتقار إلى الاستثمار وإدارة المياه على المستوى ان الاهوار التي كانت تمثل مصدراً لعيش لسكان المنطقة قد جففتها اشعة الشمس الحارقة، نتيجة لثلاث سنوات من الجفاف حتى تحول هور أم النعاج إلى برك من المياه الموحلة بين الأراضي الجافة .

التقى فريق الكتابة بأكبر قدر ممكن من المتضررين من الجفاف مما يمكنا نقل صوتهم وتسليط الضوء على معاناتهم منها قصص مؤلمة وصلت لحد الأنتحار للخلاص من عذاب رؤية اسرته في ضائقة

[1] تقرير منظمة مونيتر الامريكية
[2] استبيان المجلس النرويجي للاجئين

حقيقية ومنها ما يرويه (علي كاصد) وهو فلاح من منطقة (المزاك) محافظة واسط ان ارضه التي كانت تقدر بأكثر من 400 دونم اصبحت الان صحراء قاحلة وارض لا تصلح للزراعة بعد جفاف الرافد الذي يمر بها لسقي الأرض[1]

يروي علي علوان (فلاح) قصة انتحار اخيه عباس علوان الذي يملك ارضاً زراعية كانت تنتج اكثر من 25 طن حنطة في السنة قبل عام 2020 التي جفت بعد ذلك لمدة ثلاث سنوات فلم يحتمل الضائقة المالية التي تمر بها عائلته فاطلق النار على نفسه في القناة الجافه التي تمر في ارضه[2] يروي فلاح اخر في مدينة الديوانية (مقصد رحيم) انه كان يملك 16 الف دونم زراعي تعرض للجفاف نتيجة قلة الموارد المائية وعدم وجود العدالة في توزيع الحصص وان الحل بوجه نظرة هو الهجرة او النزوح الى مكان اخر للمحافظة على الثروة الحيوانية التي يملكها[3]. ويقول (امين جبير) وهو فلاح من منطقة ال بو جمعة في محافظة ذي قار ان اهله وهو كانوا يمتلكون 30 الف دونم ارض زراعية قد تصحرت باكملها وتحولت الى ارض بور لا يمكن زراعتها ولا تنتج حبة قمح واحدة بسبب جفاف القناة التي تمر بها نتيجة لتوقف مشروع نهر الغراف[4].

ادراك الحكومة العراقية لكل هذا ادى الى حظر زراعة بعض انواع المحاصيل مثل (الأرز والذرة والدخن والسمسم وزهرة الشمس والقطن) التي تحتاج إلى الكثير من المياه[5].

ان هذه المأساة التي يرويها هؤلاء المتضررين تبين مدى الخطر الذي يحدق بالمجتمع سواء كان بالتأثير على الواقع الزراعي وتلبية الاحتياجات من الغذاء للافراد او بالتأثير على النزوح الداخلي في البلد اذا ما كان هناك شيء لابد من التركيز علية فهو كيفية ادارة الثروة المائية في البلد لضمان التوزيع العادل وانقاذ ما يمكن انقاذه .

الثروة الحيوانية

تعد الثروة الحيوانية من اهم مصادر رزق في المناطق الريفية في جنوبي العراق اضافة الى الزراعة وهذه الثروة اليوم معرضة الى التقلص والتراجع بشكل تدريجي بسبب اضرار الجفاف والتأثير البيئي الذي تعيشه المنطقة اليوم في العالم بشكل عام والعراق بشكل الخاص.

تنقسم الثروة الحيوانية الى المواشي التي تقوم العوائل بتربيتها هناك اضافة الثروة السمكية التي كانت زاخره في الانهر ومنطقة الاهوار اما الان فان الثروة الحيوانية تعاني وبشكل كبير من عوامل الجفاف, اذ أن كل عائلة فقدت ما لا يقل عن 25% من اعداد المواشي والجواميس التي تمتلكاها اما من خلال بيعها لتلبية احتياجاتهم او تعرضها للنفوق بسبب قلة الاعلاف ورداءة نوعية المياه"، على سبيل المثال أن "750 رأس من الجاموس نفق في منطقة الجبايش لوحدها[6] اضافة الى انخفاض صادرات منطقة الجبايش

[1] افادة رقم 1
[2] افادة رقم 2
[3] افادة رقم 3
[4] افادة رقم 4
[5] وزارة الزراعة
[6] دائرة الزراعة في ذي قار

مركز الأهوار في ذي قار اليومية من الأسماك من 80 و100 طن مع بداية هذا العام الى اقل من 8 اطنان الان.

الشعبة الزراعية	الجاموس	الابقار	الاغنام
الجبايش	1500	___	___
الفهود	469	160	684
الكرمة	1068	10	35
الطار	719	58	16
الاصلاح	212	206	973
المنار	266	_	354
المجموع	4234	434	2062

جدول يبين مقدار الخسائر في الثروة الحيوانية والمواشي لاخر ستة اشهر من (5\2022 لغاية 11\2022) في محافظة ذي قار التي تعتبر الاكثر نزوحاً بسبب الظروف الاقتصادية الناتجة بفعل الجفاف[1]

ان ما يظهره هذا الجدول من الخسائر هو جزء بسيط يمثل ستة اشهر فقط من الخسائر التي تكبدتها هذه المنطقة للثروة الحيوانية من المواشي تشكل هاجساً خطراً يزيد من نسبة النازحين في تلك المناطق بحثاً عن طرق لايجاد سبل العيش الافضل في مكان اخر حيث يروي (امين جبير) ان نصف ما كانوا يملكون من الثروة الحيوانية قد تعرض للنفوق اضطروا الى بيع الباقي تجنباً لنفوقها ايضاً[2]

يضيف الفلاح علي كاصد ان ما يملك من الثروة الحيوانية هو اكثر من 1000 رأس غنم تعرضت للنفوق و لم يتبقى منها سوى اثنان فقط[3]. يضيف حسين بايع وهو فلاح يسكن في هور ام النعاج في محافظة ميسان ان ما يملك من الحيوانات كانت يقدر باكثر من 24 جاموسة الا انه لم يتبقى له اليوم سوى ثلاثه فقط وان الهور قد جف في محافظة ميسان وهو احد مربي الجواميس في هور ام النعاج الذي لم يبقَ منه سوى برك مياه موحلة هنا وهناك، وخطوط جافة لجداول مياه كانت تنحدر عبر مستنقعات الأهوار التي كانت خصبة ذات يوم.

ويقول بايع: "الجفاف قتل حلالي، ولم يبق لدي من الدواب سوى 3 من اصل 24 جاموسة، نفق اغلبها بسبب الجفاف", ويُشير "قضيت حياتي هنا، لكن الجفاف سوف يجبرني على الهجرة[4]، ولا اعلم اين اذهب وماذا اعمل، سوى اللجوء الى اشقائي الذين سبقوني في هجرة الاهوار ويضيف ان "معيشتنا مستحيلة في ظل الجفاف، وعلى المسؤولين فعل شيء لإنقاذنا من الكارثة[5]

ان هذه الارقام لا يمكن الاستهانة بها في التاثير على حياة العامة من الناس والتأثير على اماكن عيشهم واسلوب حياتهم اما فيما يخص الثروة السمكية فأن ازدياد نسبة الملوحة وشحة المياة في بعض الاماكن وقلتها في انهر اخرى ادت الى نفوق الاسماك اكثر من ست مرات في اماكن متفرقة من انهار جنوب

[1] دائرة الزراعة في ذي قار وثيقة
[2] افادة رقم 4
[3] افادة رقم 1
[4] افادة رقم 5
[5] افادة رقم 5

العراق ويضيف السيد عضو جمعية الصيادين العراقيين محمد الفرطوسي[1] أن "الأهوار أصبحت شبه صحراء قاحلة رحل عنها أغلب سكانها بحثاً عن مصادر بديلة للعيش، بعد أن انقرضت مهنة الصيد نتيجة الجفاف الذي أحدثته قلة الأمطار وقطع مياه الأنهر من قبل تركيا وإيران، إلى جانب الإهمال المتعمّد من قبل الحكومة

أوضاع الأهوار تنذر بكارثة حقيقية بعدما ضربها الجفاف بوتيرة متصاعدة خلال الأسابيع الماضية. ويضيف أن آلاف العائلات التي تمتهن صيد الأسماك منذ عشرات السنين قُطعت مصادر عيشها وباتت مهددة بالجوع، نظرا لاعتمادها الكلي في تأمين قوت يومها على هذه المهنة بالإضافة إلى مهنة تربية الحيوانات.

ان سكان الاهوار ونشطاءهم أطلقوا مؤخراً، بعد شعورهم بإهمال الحكومة لهم، الحملة الوطنية لإنقاذ الاهوار", والتي تهدف الى تنظيم وقفات احتجاجية في منطقة يابسة من مناطق الاهوار وهم يحملون لافتات منادين بحصصهم العادلة من المياه ودعم سكان الاهوار مالياً".

و الدعوة لاتخاذ إجراءات عاجلة مثل إطلاق مزيد من المياه من مستودعات السدود وتوسيع القنوات المائية الحالية وتخصيص مبالغ لمساعدة سكان الاهوار وتوفير الدعم لهم، مع إلتخطيط لأقامة وقفة احتجاجية أخرى ان تكون في بغداد مطلع السنة القادمة.

اضافة الى اطلاق وسم انقذوا الاهوار لزيادة الضغط من خلال صنع الرأي العام باتجاه تسليط الضوء على مشكلة المياه وشارك في هذه الحملة الكثير من المشاهير والفنانين

واحدة من اكبر اللوحات في منطقة جافة من اهوار الجبايش لعلاء الاسدي الذي قاد حملة انقذوا الأهوار

[1] تصريح صحفي

الخاتمة

يبين التقرير ان هناك ارقام كبيرة في حجم الضرر الناتج من الجفاف في العراق حيث ان هناك اكثر من سبعة مليون متضرر من افراد الشعب العراقي والالاف من الهكتارات التي تحولت من اراضي زراعية الى اراضي بور لا يمكن زراعتها و باتت أهوار العراق بتراثها الثقافي والإنساني العميق ومواردها الطبيعية مهدّدة بالزوال بسبب الجفاف, وبحسب وزارة الزراع فإن الخسائر التي سيتكبدها العاملون في زراعة الأرز تبلغ 34 مليون يورو هذا العام. اضافة الى وجود اكثر من ستة آلاف أسرة ريفية تصرح بأنها فقدت جواميسها التي تعد مصدر رزقها الوحيد نفوق اكثر من تسعة انهر بالثروة السمكية وضياعها نفوق الثروة الحيوانية ولاسيما الجاموس الذي يعد حيوانياً نادراً ومهما بما ينتج من المنتجات حيوانية نادرة نظراً لكل هذه العوامل فأن هناك اكثر من 1800 عائلة نزحت في السنة الاخيرة ولجميع هذه الظروف والاضرار صار لزاماً على الحكومة العراقية ومنظمات المجتمع المدني والفاعلين من الناشطين ان نولي اهتماماً كبيراً الى كل هذه العوامل ونعمل على التقليل من الاضرار الناتجة من التأثير البيئي والجفاف والتصحر لأن العراق اليوم يعاني بشكل غير مسبوق من ناتج التأثير البيئي سواء كان متمثلاً بالعوامل الاقتصادية من الزراعة والثروات الحيوانية التي ادت الى نزوح الافراد من الريف الى المدينة.

هذا النوع من الهجرة سيؤدي مستقبلاً الى خلل في الاستجابة لمظاهر التمدن الناجمة عن تغير المناخ وعدم المساواة في البصرة مثلاً او المدن المتعرضة للمهاجرين من الريف في العراق، مما جعل المهاجرين الذين يصلون إلى المدينة يميلون الى التجمع في الأحياء التي تعاني من مشاكل اجتماعية متعددة تتعلق بالأمن الاقتصادي والسلامة والحصول على الحقوق وانتقال الكثير منهم إلى اماكن الايواء المعرضة للإخلاء والعمل ضمن وظائف منخفضة الأجر في القطاعات غير الرسمية".

ان الهجرة العكسية الناتجة من كل هذه العوامل ستسبب مشاكل للمدينة في صنع البيئات الهشة ومشاكل لمجتمع الريف بضياع الطبقات الريفية من المزارعين ومربي المواشي والصياديين الذين يشكلون جزءاً مهماً من البناء الطبيعي للمجتمعات .

التوصيات

الى الحكومة العراقية

1. تعزيز الحقوق المائية في القوانين الداخلية العراقية وتضمين القوانين العراقية لضوابط استخدام المياه في العراق والية توزيعها
2. زيادة كمية الاطلاقات المائية الداخلية بالقدر الممكن .
3. التعامل مع الماء المصنع كسلعة اقتصادية ليتم توفير عائدات اكبر في حماية البيئة والثروة المائية من خلال التدوير للضرائب

4. معالجة المياه بصورة صناعية من خلال زيادة محطات للمعالجة و اعادة المحطات المتوقفة الى العمل .
5. الضغط على تركيا وايران (دول المنبع) من خلال اعداد فريق تفاوضي جديد يكون على اطلاع على حيثيات المشكلة .
6. استخدام طريقة الضغط الاقتصادي على دول المنبع كسلوك تفاوضي لتحقيق العدالة في توزيع الثروة المائية والروافد
7. اختيار اشخاص متخصصين لكتابة ورقة استراتيجية لكتابة خطة كاملة للخروج من ازمة الجفاف الحالية .
8. زيادة مستوى التوعية البيئية بالمشكلة والتعريف بها لأن لا زال الكثير من افراد المجتمع يجهل المشكلة ويهدر الثروة.
9. استخدام طرق حديثة في زراعة الاراضي الزراعية .
10. زيادة المراقبة البيئية من قبل وزارة ككونها تقع عليها مسؤولية كبيرة في الحد من تسرب الثروة المائية واستخدامها بشكل يناسب حجم الأزمة .

الى المجتمع المدني

11. تدويل القضية عالمياً من خلال مساعدة الحملات التطوعية التي تحاول ان تبين حجم المشكلة لتساهم في الضغط على دول المنبع والحكومة في المحافظة على الثروة المائية من خلال اطلاق الهاشتاكات على سبيل المثال
12. المساهمة مع الحكومة العراقية في وضع استراتيجية الجفاف لحل المشكلة
13. المساعدة ولو بشكل بسيط في تحويل الية الري الى الالية الحديثة في الاعتماد على التقطير بدل الاسراف في استخدام الثروة المائية
14. تشكيل شبكة من منظمات المجتمع المدني لمتابعة المشاكل البيئية والتعاون مع الحكومة العراقية للتقليل من الاضرار المتوقعة من خلال كتابة التقارير وتشخيص المشكلات .

الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة
تمهيد - المقدمة	1
منهجية البحث	2
التكييف القانوني	2
الهجرة الناتجة من الجفاف	4-3
الأضرار الاقتصادية (الزراعة)	5-4
الاضرار الاقتصادية (الثروة الحيوانية)	7-5
الخاتمة	7
التوصيات	9-8